

الباب الثانى

دور الاستغلال

الفصل الاول

حالة الشركة في السنوات الاولى — الصعوبة المالية — تغيير طريقة تقدير الجمولة —
خلاف مع ارباب السفن — مدعاة الشركة امام محاكم باريس — مؤتمر الاستانة —
قراره — اكراه الشركة على قبوله — مبيع سهام مصر الى انكلترا — بيع حصتها في
الارباح — احتلال انكلترا للقنال في الحوادث العراية — الكلام في حيادة القنال —
برنامج لوندريه في نوفمبر سنة ١٨٨٣ — مؤتمر باريس في سنة ١٨٨٥ — معاهدة سنة
١٨٨٨ — تصديق انكلترا عليها في ابريل سنة ١٩٠٤

فتح القنال للملاحة وأصبح ذا ايراد وممر منه من مبدأ فتحه لنهاية سنة ١٨٦٩
عشر مراكب حملتها ١٦٩١٩ طن دفعت رسوما ٥٦١٨٠ فرنك وكان هذا
أول ايراد من هذا القليل دخل للشركة

وفي نهاية سنة ١٨٦٩ صار تقفيل الحسابات وعمل حساب تكاليف
القنال وما صرف عليه لغاية وقفها وجعل أصلا فبلغت ٤٣٢,٨٠٧,٨٨٢ فرنك
منها نحو ٦٢ مليوناً دفعت للمساهمين أرباح بواقع المائة خمسة على قيمة السهام
مدة العمل حسب شروط الاكتتاب ونحو ١٠ مليون فوايد سندات سلفية
المائة مليون وقسط استهلاك رأس المال والباقي في مصاريف الادارة ونفقات
الاعمال طول هذه المدة . وهذا المبلغ حصل عليه من ٢٠٠ مليون فرنك
قيمة رأس المال ومن ١٠٠ مليون قيمة السلفية التي عملت و ٨٤ مليون المحكوم على
مصر بها و ٤٠ مليون قيمة ثمن نفثيش الوادي وما تحمלתه مصر أيضاً بموجب اتفاقية
٢٢ ابريل سنة ١٨٦٩ وتنازلت في نظيره عن قوبونات سهامها مدة ٢٥ سنة ومن
ايرادات متنوعة كنفوايد تشغيل نقود الشركة هذه المدة بالبنوك وغير ذلك
وكانت قيمة هذه الايرادات لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٨٦٩ — ٣٧ مليون فرنك وكسور

وفي سنة ١٨٧٠ بدئ الاستغلال الحقيقي وبدأت الملاحة لكن الحركة كانت بطيئة كالبداية في كل أمر وكان عدد المراكب التي مرت من القنال في سنة ١٨٧٠ ٤٨٦ جمولتها نحو ٤٣٧ ألف طن وعدد الاشخاص ٢٦٠٥٨ وكان ايراد الشركة من رسوم المرور ٧١٨٨٥٧ ر٥ ومن أنواع أخرى مختلفة ٣٥٥٥٥٧٢ ر٣ فالجموع ٩٢٧٤٣٢٩ ر٩ فرنك والمصروفات ٩٧٦٨٢٧ ر١٣ فرنك منها نحو الستة ملايين فرنك في اعمال اصلاح وتحسين القنال مما يضاف على حاصل نفقاته وتكاليفه والباقي مصاريف اعتيادية . فمن ذلك يتضح ان هذه السنة انتهت بعجز في الايرادات عن المصروفات عدا قسط السلفة (استهلاك وفائدة) وبلغ نحو العشرة ملايين وكذلك سنة ١٨٧١ انتهت بعدم كفاية الايرادات لدفع المصروفات وقسط السلفة فان عدد المراكب التي مرت ٧٦٥ جمولتها ٧٦١٤٦٧ طن وعدد المسافرين ٤٨٤٢٢ والايرادات ١٣٢٧٦٠٧٥ منها ٨٥٨ ر٢٥٠٩ رسوم مرور والباقي ايرادات متنوعة والمصروفات ٢٢٨ ر٥٤٢٨ فرنك منها ٤٢٤ ر٣٥٦ عادية و ٨٠٤ ر١٨٥ مصاريف تحسين القنال يضاف عليها قسط السلفة بحيث ان العجز في السنتين بلغ نحو ١٢ مليون فأصدرت الشركة بتصريح من الحكومة المصرية بونات بعشرين مليوناً من الفرنكات تستهلك في ٢٠ سنة من سنة ١٨٧٢ ولكنها لم تحصل منها على أكثر من ١٢ مليوناً مع ان سعر الاصدار مائة فرنك والقيمة الاسمية ١٢٥ والفائدة ٥ في المائة عن القيمة الاسمية

وحصلت الشركة من الحكومة المصرية والدولة العلية على تصريح بزيادة فرنك واحد مؤقتاً على رسوم كل طن يخصص لاستهلاك هذه السلفة وقد تم استهلاك هذه البونات الآن

ولكن حالة الشركة في ذلك الوقت كانت مضمحلة فالقنال كان محتاجاً لتحسين وتعميق وتطهير مستديم والايراد غير كاف ففكرت الشركة في طريقة

الأنماء الإيرادات بان قررت في ٤ مارس سنة ١٨٧٢ بان تجعل الأساس في تقدير الرسوم مقدار حمولة السفن الاعتبارية بصرف النظر عن شحنتها الحقيقية أي يؤخذ الرسم عن الكمية التي تسعها المركب بطريقة التكعيب الحسابي بدون ترك شيء نظير محلات مستخدمي المركب ولا مخازنها ولا محلات المياه والعدد الخ وهذه الطريقة تزيد في الرسوم نحو النصف أي توصلها الى نحو ١٥ فرنك الطن بدل ١٠ وأعلنت بان هذا القرار يسري من أول يوليه سنة ١٨٧٢ ونفذته فعلا على السفن التي مرت من هذا التاريخ محتجة بأنها حرة في تقرير الطريقة التي توصلها لمعرفة حمولة السفن وليس في فرمان الامتياز ما يحرم عليها ذلك

فقامت قيامة اصحاب السفن والبضائع وحصلت رجة كبيرة وطلبوا ارجاع الحالة الى ما كانت عليه ورد الرسوم التي تحصلت ظلماً بموجب هذا القرار ورفعت شركة الميساجري الفرنسية قضية بذلك على الشركة في محكمة السين بباريس دافعت فيها الشركة بطلب عدم الاختصاص لان تأويل نص فرمان خاص بالدولة العلية صاحبة السيادة وفي الموضوع طلبت الحكم بأحققتها فيما أجرته فرفضت المحكمة الدفع الفرعي وحكمت بالاختصاص وأعطت الحق لشركة الميساجري في طلب رجوع الحالة الى ما كانت عليه وألزمت شركة القنال برد الرسوم التي تقاضتها زيادة عن الاصل

ولكن محكمة استئناف باريس العليا أصدرت حكماً بان القانون الفرنسي يحتم على القاضي بان ينظر كل دعوى تقدم له وبأن المحاكم الفرنسية مختصة بنظر جميع القضايا التي ترفع أمامها على فرنسا وبين ولو عن مصالح خارج البلاد الفرنسية . وفي الموضوع الغت الحكم الابتدائي وحكمت بأحقية شركة القنال في اتخاذ أي طريقة توصلها لمعرفة حمولة المركب لتأخذ الرسوم على مقتضاها خصوصاً وأن جميع الدول ليست متفقة على طريقة واحدة و فرمان الامتياز يحتم بالمساواة

وكانت الدولة العلية تحتج على تدخل القضاء الفرنسي في الموضوع ونقول انها هي صاحبة الشأن في تأويل نص فرمان كما أن هذه الزيادة في الرسوم تعتبر مخالفة له فيجب أن تصدق هي عليها ولكون هذه المسألة تخص عموم الدول ويهمهم جميعاً أن يقررن قاعدة لتعيين حمولة المراكب تسري على الجميع فهي تقترح عقد مؤتمر دولي يقرر ذلك وفعلاً عقد المؤتمر بالاستانة بعد أخذ ورد طويلين داما من سنة ١٨٧٢ الى سنة ١٨٧٣ فكانت فرنسا تعضد الشركة كل التعضيد وانكاترا تعضد أصحاب السفن والتجارة والدولة العلية بين الاثنين حتى أن اللورد دربي عرض مرتين بأن أحسن حل لمسألة القنال أن تحل لجنة دولية محل الشركة فتشتري حقوقها فيه ولكن هذا القول لم يرق فرنسا وأخيراً قرأ رأي المؤتمر على اتباع قاعدة مرسوم وهي تقرب من الطريقة التي اتبعتها الشركة مع تنزيل ٣٠ في المئة مقابل المحلات اللازمة للتجارة ومخازن الادوات والمياه والمأكولات و٢٥ في المائة في مقابل أما كن العدد والقزانات الخ .

ولما كان هذا يعجز ايراد الشركة وكانت حالتها تستحق الرعاية ويجب تخليصها من الارتباك المالي التي هي فيه صرح لها المؤتمر بأن تزيد أربعة فرنكات مؤقتاً عن كل طن الى أن يصل مقدار ما يمر بالقنال ٢٠٠٠٠٠٠ رطل و متى بلغت ذلك تنقص الزيادة المذكورة في السنة التالية الى ٢ ١/٢ عن كل (طن) وهكذا ينقص هذا المبلغ ٥٠ سنتيماً عن كل ١٠٠ ألف طن زيادة حتى اذا وصلت الطونولات الى ٢٠٠٠٠٠ رطل رجعت الرسوم لحالتها الاولى أي الى العشرة فرنكات الاصلية وقد لاحظ مندوب الدولة العلية أن الفرنك الاضافي الذي كان صرح به في سنة ١٨٧١ يدخل طبعاً ضمن هذه الزيادة وتسرى عليه هذه الاحكام

وصدرت بذلك مضبطة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ صدقت عليها كل

الدول بما فيها فرنسا وبلغتها الدولة العلية للحكومة المصرية بطلب مراقبة تنفيذها فاحتج دي لسبس عليها وأبى الخضوع لاحكامها قائلاً ان الشركة حرة في اجراءاتها مادامت لم تخرج عن دائرة فرمان وأنه لاعلاقة لها بقرار المؤتمر سالف الذكر وأنه يحفظ حقوق المساهمين لو حصل أي ضرر لهم أو خسارة بسبب هذا القرار. وفاته أنه نفسه اعترف للدولة بحقها في تأويل نص الفرمان وبأنه قابل ما تأمر به وان المؤتمر لم يجتمع الا بموافقة فرنسا حامية القنال فاصرت الدولة على تنفيذ القرار كما هو وامرت الحكومة المصرية بان تنفذه ولو بالقوة ووضع اليد على القنال وتحصيل الرسوم بمقتضى القرار الجديد بدل الشركة . وفعلا ارسلت الجنود الى القنال ودخلت المسألة في طور جديد كاد يفضي الى مشا كل كبيرة لعناد دي لسبس وشركة القنال وتوجهه للشام واعطائه تعليمات لرجاله بالمقاومة ولكن الحكومة الفرنسية رأت ان هذا العناد لا يفيد مع اصرار الدولة العلية وتشديدها ورأت أن دي لسبس لاحق له بعد ان وكل الامر لها وللدولة وبعد ان قبلت فرنسا قرار المؤتمر فبذات له النصيح بأن لامناص من الانصياع لقرار المؤتمر وان يصدر بأمر الدولة ولما وجد دي لسبس ان القرار نافذ لامحالة انصاع له وقبل في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٤ ان ينفذه من ٢٩ الشهر المذكور حسب قرار المؤتمر وحفظ للشركة الحق في ان تطلب من الدولة مساعدة تخرجها من ازمته المالية

وكانت الشركة لم تدفع كوبونات اسهمها من سنة ١٨٧١ ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢ يونيو سنة ١٨٧٤ قررت ان تجمع قيمة الكوبونات التي لم تدفع وعددها سبعة من اول يوليه سنة ١٨٧١ لغاية اول يوليه سنة ١٨٧٤ باعتبار كل سنة شهور كوبون فكانت قيمتها ٨٥ فرنكا واعتبرتها كسلفة عليها واصدرت في نظيرها سندات بعدد سهام رأس المال أي ٤٠٠ الف سند قيمته الاسمية ٨٥

فرنكا وسلمت لكل حامل سهم من رأس المال سنداً منها بدل الكوبونات التي لم يقبضها وتستهلك بسعرها الاصلي في ٤٠ سنة من سنة ١٨٨٢ أي يتم استهلاكها في سنة ١٩٢٢ وقد استهلك منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ٢٠٥٢٥ سنداً بقيمة ٦٢٥ ر ٧٧٤ ١ ثم حصل في سنة ١٨٧٥ ان مصر تورطت في الديون وحل بها ما حل من الازمات المالية حتى اضطرت ان تسعى في رهن اسهمها في قنصل السويس أو بيعها وكان يتعاطى ذلك معها بعض الماليين الفرنسيين بواسطة البنك ديفيو وكانت الشروط المعروضة أما أن يرهن الخديوي هذه السهام على ٨٥ مليون فرنك بفائدة ١٢ ٪ لمدة ثلاثة شهور بضمانة حصة الحكومة في ارباح القنصل حتى اذا انتهت المدة ولم يدفع المبلغ وفوائده أُعجبت الاسهم والحصة في الارباح ملكاً حلالاً للمرتهنين أو ان اسماعيل باشا يبيع بيعاً باتناً السهام بسعر ٩٢ مليون فرنك وفي نظير القوبونات التي تنازل عنها للشركة مدة ٢٥ سنة يدفع فائدة قدرها ١٠ المائة سنوياً مضمونة بايراد جمر ك بور سعيد . ومع ذلك فلم يتوصل الوسطاء لايجاد المال اللازم لذلك بفرنسا لمعارضة البنك العقاري الفرنسي للمشروع وسعيه في ايجاد حل عام لجميع المسائل المالية الخاصة بالحكومة المصرية ولم يفد توسط دي لسبس في الامر لدى دوائه التي أثبت المساعدة على ايجاد المال اللازم لانتهاز هذه الفرصة حتى يصبح كل القنصل بيد الفرنسيين وكان السبب في احجام فرنسا أنها لم تفق بعد من خذلانها في سنة ١٨٧٠ وأنه كان لانكترا عليها يد حديثة بان خلاصتها من حرب جديدة كانت تريد المانيا أن تدفعها اليها قبل أن تنقوى وتلم شعها فتدخلت انكترا وملكها شخصياً في الامر وألزمت المانيا أن لا تهجم علي فرنسا ولا تحاربها فحفظت فرنسا هذا الجميل وخافت ان هي سهلت أخذ الاسهم للفرنساويين أن تقضب انكترا وهي لا تزال محتاجة لمساعدتها فخبنت وشغرت انكترا بالامر فأسرت الى مشتري الاسهم بدون

انتظار تصريح من برلمانها حتى لا تضيق هذه الفرصة كما أضاعت الاولى بعدم اشتراكها في المشروع من الاول حتى خرج من يدها وفعلاً تم ذلك في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ فسلمها اسماعيل باشا الاسهم وقبض منها ١٠٠ مليون فرنك وكسور دفعها محل روتشيلد بلوندره الى ان عرضت المسألة على البرلمان الانكليزي واعتمد الشراء وصرح برد المبلغ لروتشيلد وتعهدت مصر بان تدفع لها سنوياً في المائة عن هذا المبلغ في نظير القوبونات التي تنازلت عنها للشركة وما زالت تدفعها لها حتى سنة ١٨٩٤. أما انكلترا فاكتملت بهذه الصفقة حق التداخل في شؤون القنال وفي مالية مصر لما اصبح لها من الدين عليها

ثم زاد الارتباك المالي في مصر وبلغت الازمة أشدها وأرسلت الدول مندوبين لفحص الحالة وتشكلت لجنة دولية للتحقيق ثم لجنة لتصفية الديون وكان من ضمنها دين للسندريكاتو الكبرى بباريس مؤمن عليه بحصة الحكومة في ارباح شركة القنال فقررت اللجنة أن تبيع بمبلغ ٢٢ مليون من الفرنكات للبنك العقاري الفرنسي و تم البيع فعلاً في ٢٠ مارس سنة ١٨١٠ والبنك أسس شركة اسمها الشركة المدنية حلت محل الحكومة المصرية في حصتها المذكورة وأصدرت ٥٠٧ ر ٨٤ حصة بقيمة ٢٠٤٠٠٠٠ ر ٢٠٤٠٠٠ قرنك تنتهي مدتها بانتهاء امتياز القنال أي من ١٧ ابريل سنة ١٨٨٠ لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت بنك الحضم بباريس النائب عنها في كل ذلك وأودعت لديه الورقة الاصلية بتنازل الحكومة المصرية عن الحصة المذكورة وفي كل سنة يقبض البنك المذكور ما يخص هذه الحصة من الارباح من شركة القنال وهو يتولى دفعها الى حملة حصص هذه الشركة المدنية وكان نصيب هذه الشركة من ارباح سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٠٧٧٤ ر ٧١٧ ر ١٠ فرنك. وفي سنة ١٨٨٠ عقدت شركة القنال سلفة جديدة أصدرت بها ٢٦ ٧٣ سنداً حصلت منها على مبلغ ٩٦٠ ر ٩٩٩ ر ٢٦ قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وفائدتها ٣ ٪

وفي سنة ١٨٨٢ حصلت الثورة العرابية ورغمًا عن كون القنال حرًا للجميع ولا يصح استعماله قاعدة للأعمال الحربية احتله الانكليز ومنعوا استعماله للتجارة بينما كانت الدول تتخابر في الاستانة في تقرير قاعدة لحفظه وحيادته وكان احتلاله بناء على تصريح من توفيق باشا بحجة المدافعة عن البلاد وعن القنال من ان يناله ضرر من العرابيين

فأثبتت هذه الحوادث للدول وجوب عمل اتفاقية دولية تجعل القنال حرًا في زمن الحرب وفي زمن السلم وتضمن ذلك فعلاً فاقترح اللورد غرانفيل وزير خارجية انكلترا في سنة ١٨٨٣ عقد مؤتمر دولي ينظر في ذلك ويقرره واجتمع فعلاً المؤتمر في سنة ١٨٨٥ بباريس ووضع لائحة تضمن ذلك وتعهد لقناصل الدول الموقعة عليها مراقبة تنفيذ ذلك وهم يكونون لجنة تجتمع في كل سنة مرة برئاسة مندوب عثماني وبحضور مندوب مصري برأي استشاري وتجتمع ماعدا ذلك بناء على طلب ثلاثة من القناصل لمراقبة حرية المرور بالقنال وحيادته وعدم مسه بشيء وتقرر في هذه اللائحة مايجب اتباعه مع مراقب المتحاربين لوشبت حرب .

وبعد ان تقرر هذه اللائحة أبقى مندوبو انكلترا التصديق عليها لان انكلترا لا تريد أن يكون للجنة مثل هذه حق الاشراف على أعمال القنال وكانت العلاقات بين انكلترا وفرنسا قد فترت فطال الوقت في أخذ ورد الى ان كان لانكلترا مشكلة بخصوص جزائر الهيبيريد الجديدة وغيرها فاستجملت فرنسا فيها ولايتها على المطل فجأوبتها فرنسا بما عملته انكلترا بخصوص مسألة القنال وذكرتها بها فأظهرت استعدادها لاعادة المفاوضة فيها وفعلا عادت المخابرة وعملت معاهدة في سنة ١٨٨٨ بالاستانة وافق عليها كل الدول الا انكلترا فانها رفضت مرة أخرى وبقيت الحالة هكذا الى ان حصل التقرب الفرنسي والبريطاني أو الاتفاق الودي في أبريل سنة ١٩٠٤ فحسمت وجوه

النزاع بين الدولتين وصدقت انكترا على معاهدة سنة ١٨٨٨ بعد ان حذف منها ان لجنة القناصل يرأسها مندوب عثماني ومن ذلك الوقت اعترفت كل الدول بما فيها انكترا بحرية القنال في كل وقت وانه حر للملاحة والمرور وانه لا يجوز لاي دولة ولو كانت محاربة للدولة العلية ان تحتله أو تعمل أي عمل عدائي فيه أو على بعد ٣ أميال منه أو تمنع الملاحة فيه .

انتهت مشاكل القنال الدولية فتجدد الاشكال مع أرباب السفن لان انكترا مازالت ترى بعين السخط تولي غيرها أمور شركة لها في سهامها نحو النصف ومستمير ايرادها من تجارتها التي تمر بالقنال فسلطت ارباب السفن على الشركة فهاجوا وصاحوا من فداحة الرسوم ومن عدم كفاية القنال للمرور وطلبوا من حكومتهم التدخل في الامر فسعت في نيل تصريح من مصر بعمل قنال ثان بمال انكترا تختص به وتسقط به الاول ولكن رجال القانون بمصر راجعوا الفرمانات فوجدوا ان مصر لا يجوز لها منح هذا الامتياز بعد ان منحت الشركة احتكارا به. ولما لم تتمكن انكترا من القضاء على الشركة بهذه الكيفية أرادت ان تنهز فرصة احتياج الشركة للمال للقيام في وجهها وتهديدها والتشويش عليها رجاء ان تنال حقاً جديداً يكسبها تدخلاً فعلياً في الادارة . اتفق دي لسبس مع غلادستون على أن انكترا تقرضه ١٠٠ مليون فرنك ينفذها رغبات أرباب السفن من حيث تحسين القنال وتوسيعه وتعميقه وكان هذا الحل في صالح انكترا من جميع الوجوه لانها باقراضها الشركة تملك رقابها ولكن مجلس النواب كان هاجماً في ذلك الوقت ضد القنال ودي لسبس وغلادستون فخشي هذا الاخير أن يعرض الاتفاق عليه فسحبه دي لسبس حتى لا يخرج مركز غلادستون ووعد دي لسبس باجراء عملية تحسين القنال بدون احتياج لانكترا . وانهي الامر بان عقد اجتماع في سنة ١٨٨٣ بلوندره حضره نواب أرباب السفن وأرباب المصالح في التجارة والملاحة وكان حاضرا عن الشركة شارل دي لسبس نجل فردينان

ووكيل مجلس ادارتها واتفقوا على برنامج للسير في المستقبل على حسيبه تسهيلا لمرور السفن ورفعها للشكوى فانفقوا على عمل قنال ثان مجاور للاول أو توسيع الموجود وتعميقه وعلى ان يزداد سبعة على عدد الاعضاء الانكليز بمجلس الادارة ليكونوا عشرة وهؤلاء السبعة ينتخبون من بين ارباب السفن والتجار وعلى ان تؤلف لجنة استشارية يكون مركزها لوندرد اعضاؤها العشرة الانكليز وان يكون للشركة مكتب بلوندرد وعلى ان يراعي في تعيينات المستخدمين في المستقبل زيادة عدد من يعرفون اللغة الانكليزية وانه من اول يناير سنة ١٨٨٤ يصير تنزيل رسم المرور الى عشرة فرنكات اي يبطل نصف الفرنك الذي كان باقيا من العلاوة الاضافية التي قررها مؤتمر الاستانة

ومن اول يناير سنة ١٨٨٥ تنقص الشركة رسم المرور ٥٠ سنتيم ليكون ٩ فرنكات ونصفا واذا كان بعد تقفيل حساب سنة ١٨٨٣ يظهر ان الارباح التي سيصير توزيعها على سهام رأس المال تزيد عن ١٨ في المائة من قيمتها الاسمية تخصص الشركة لتنقيص الرسم من اول يناير سنة ١٨٨٥ مبلغا يوازي نصف المبلغ الذي وزع زيادة عن ١٨ في المائة . ومن اول يناير سنة ١٨٨٦ تقسم الشركة مع ارباب السفن نصف الارباح الزائدة عن ١٨ في المائة المذكورة الى ان يبلغ ما يوزع على السهام ٢٥ في المائة وكل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنقيص الرسم المذكور الى ان يبلغ ٥ فرنكات على الطن . واتفقوا ايضا على ان مبلغ الاحتياطي الذي كان يحجزه سنويا من الارباح ٥ في المائة لا يحجزه ازيد من ٣ في المائة متى بلغ ٥ مليون فرنك وعلى ان يبطل رسم الدلالة داخل القنال

ثم اقترح الحاضرون ما عدا شارل دي لسبس ان يكون لحكومة انكلترا اصوات في الجمعية العمومية بنسبة ما لها من الاسهم لا ثمانية فقط كما هو حاصل بلغ هذا البرنامج لجمعية الشركة العمومية فاتفقوا على ان يستأنسوا به

في المستقبل بدون اعتباره كعقد او اتفاق رسمي او شبهه الرسمي ولكنه امنية من ذوي الشأن تنفيذ الشركة منها ما يوافق مصالحها ونفذت تقريبا جميع ما جاء بها ماعدا تحويل الانكليز اصواتا بقدر اسهمهم وما عدا تنزيل الرسوم فانها لم ترد ان تنقيد في ذلك بطريقة مخصوصة وجعلت لنفسها مطلق الحرية في التنقيص متى شاءت بدون ان تضر بصالح المساهمين أو تجعل لارباحهم حدا لا تعداه الا اذا وصل تنقيص الاجر الى ٥ فرنكات وجرت على ذلك وهما هي من سنة ١٩٠٤ توزع ارباحا للمساهمين بواقع ١٥١ فرنك للسهم الواحد والرسم $\frac{3}{4}$ فرنكات ولو كانت تثبت برنامج لوبدره ما صح لها ان تزيد على ١٢٥ فرنك حتى يصبح رسم المرور ٥ فرنكات

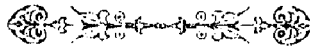
وعينت الشركة لجنة قررت توسيع القنال وتعميقه أولى من عمل قنال جديد فانفقت مع الحكومة المصرية على أخذ جانب من أراضيها بجوار القنال لعملية التوسيع في نظير مليوني فرنك دفعها لها بموجب اتفاقية في سنة ١٨٨٦ عملت سلفة في سنة ١٨٨٧ بقيمة مائة مليون فرنك أصدرت بها ٢٣٨٩٦٤ سندا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك بفائدة ٣ المائة لعمل هذه الاعمال وفي سنة ١٩٠١ وسنة ١٩٠٢ قررت عمل سلفة أخرى جديدة بخمسة وعشرين مليون فرنك لتحسين حال القنال وزيادة تعميقه حتى يسهل مركبين من اعظم المراكب تمران بجانب بعضهما حيث رؤى ضرورة عمل ذلك لزيادة عدد المراكب التي تمر به وكبر حجمها وتسيلا للور. ولكن لم تصدر الشركة هذه السلفة لحد سنة ١٩٠٨ وقررت ابلاغها الى ٥٠ مليون فرنكا وأصدرتها في سنة ١٩٠٩ بسعر ٤٧٣ وعدد سندات هذه السلفة ٣٠ الفا قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك وتسبلك في ٥٣ سنة من أول سبتمبر سنة ١٩٠٩

هذه هي ماجريات حوادث شركة القنال لحد الآن تلخص في انه بعد ان كادت الشركة تقع في الافلاس في أول عهدها وهبطت اسهمها الى نحو

١٦٠ فرنكا بدل ٥٠٠ أصبحت الآن تباع سهامها بسعر مائتي جنيه وبعد ان كانت حصة التأسيس فيها لا قيمة لها أصبحت الحصة الواحدة تباع وتشتري بنحو مائة الف جنيه ولغلوها قسمت الواحدة الى الف جزء

وبعد ان كانت تصدر بونات بدل القوبونات المتأخرة وتدفع عليها فائدة ٥ المائة أصبحت توزع ارباحا بواقع ١٥١ فرنك عن كل سهم و ٧١٤٨٩ فرنكا عن كل حصة تأسيس

وبعد ان كان دخلها لا يفي بمصروفها أصبح يربو على المائة وعشرين مليوناً من الفرنكات اما مصرف فلم يبق لها فيها لا سهم ولا حصة واستفاد كل العالم من القنال الا انها حتى الحكومة الفرنسية تقبض كل سنة الملايين من الفرنكات رسوماً على القوبونات والارباح التي تصرف في بلادها



الفصل الثاني

حالة الشركة الراهنة

تكاليف القتال . مجموع إيرادات الشركة من عهد تأسيسها . مجموع مصروفاتها . مقدار ما يساويه القتال في نهاية سنة ١٩٠٩ . ديون الشركة لنهاية سنة ١٩٠٩ إيرادات سنة ١٩٠٨ ومصروفاتها - ما خسرت مصر بسبب القتال وما كان يصيبها لو بقيت لها أسهمها وحصتها في الأرباح

سنتيم فرنك

بلغت تكاليف القتال وما صرف في تحسينه

٨٧ ٦٢١١٩٧٩٧٩

وتوسيعه لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٧ مبلغ

١٥ ١٢٣٥٠٠٨١

وصرف في سنة ٩٠٨ مبلغ

٠٢ ٦٣٣٥٤٨٠٦١

فيكون المجموع مبلغ

وبلغت موجودات الشركة الثابتة كأدوات

٢ ٦٥٢٤٣٩٤٥

ومهمات وعدد وغيره لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨ مبلغ

٠٤ ٦٩٨٧٩٢٠٠٦

فيكون مجموع المبلغين

قيمة النقدية الموجودة بالصندوق أو البنوك

والأوراق والذممات المطلوبة للشركة لغاية ٣١

٠١ ٨٩٣٢١٨٤١

دسمبر سنة ٩٠٨

٥ ٧٨٨١١٣٨٤٧

المجموع

سنتيم فرنك

وهذا المقدار يقابله في الأصول ما يأتي

(١) رأس مال الشركة باعتبار ٤٠٠٠٠٠ في

٢٠٠٠٠٠٠٠٠

فرنك ٥٠٠

(٢) سلفية سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٦٨ وقدرها

٣٣٣٣٣٣ سنداً . بالنصيب قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك

وسعر اصدارها ٣٠٠ وهي المعروفة بسلفية ٥ %

على قيمتها الاسمية ٩٩٩٩٩٩٠٠

(٣) سندات سنة ١٨٧١ مقدارها ١٢٠٠٠٠

أصدرت بسعر ١٠٠ فرنك وتدفع بسعر ١٢٥ فرنك ١٢٠٠٠٠٠٠

(٤) بونات بدل متجمد القوبونات المتأخرة

٤٠٠٠٠٠ سندا سعر ٨٥ فرنك بفائدة ١٥ المائة ٣٤٠٠٠٠٠٠

(٥) سلفية سنة ١٨٨٠ وقدرها ٧٣٠٢٦ سندا

٣ % (أول دفعه) أصدرت بسعر ٣٧٠ فرنكا

وتستهلك بسعر ٥٠٠ فرنك ٢٦٩٩٩٩٩٦١ ٨٥

(٦) سلفية سنة ١٨٨٧ وقدرها ٢٣٨٩٦٤

سندا ٣ % (ثاني دفعه) قيمة السند الاسمية

٥٠٠ فرنك وقيمة الاصدار نحو ٤١٤ ٩٩٩٩٩٥٣٧ ٣١

٤٧٢٩٩٩٣٩٩ ١٦ فيكون مجموع رأس المال والقروض

متحصلات وايرادات قبل فتح القنال مخصصة لانشاء

الканал وتحسينه

متحصل من الحكومة المصرية سنتيم فرنك

بناء على تحكيم نابليون الثالث ٨٤٠٠٠٠٠٠

متحصل منها بدل كوبونات

أسهمها مدة ٢٥ سنة ٣٠٠٠٠٠٠٠

١١٤٠٠٠ ٠٠ فرنك

ايرادات مختلفة قبل فتح القنال

كفوائد ناتجة من تشغيل تقود الشركة

المتوفرة وضمن أراض وغير ذلك ٣٧١٧٤٣٠٧ ٣٠ ١٥١١٧٤٣٠٧ ٣٠

سنتيم	فرنك	
٤١	٤٩٨٣٧٦٤٧	حاصل الاستهلاكات
٤٦	٢٩٨٦١٨٢٩	الاحتياطي القانوني
		مطلوبات من الشركة باقي ارباح سنة ٩٠٧
٨٨	٨٤٠٥٩٣٦٤	وسنة ٩٠٨ تحت الصرف
٨٤	١٨١٢٩٨	مترحل للسنة المقبلة
٠٥	٧٨٨٠١٣٨٤٧	

سنتيم فرنك

و بلغ دخل الشركة ماعدا القروض ورأس المال من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٩٠٨ مبلغ
 ٢٩٦٦٧٥٧٢٣٥٨
 اي زيادة عن مائة مليون جنبه انظر الجدول حرف ا
 منها رسوم مرور المراكب والمسافرين -
 من باقي الانواع كثمان مياه الشرب
 وفوائد تشغيل النقود وايجار الاراضي الداخلة
 منطقة الشركة وحصتها في ايراد الاطيان
 المشتركة الخ
 ١٠٢٨٩٢٥١٠

٢٩٦٦٨٥٧٢٣٥٨

سنتيم فرنك

ومن هذه الإيرادات صرفت المبالغ الآتية
 مصروفات عمومية وهي تتضمن مصروفات
 الادارة ومصاريف حفظ وصيانة القنال والاحتياطي
 القانوني

٢٩٩٩٤٤٧٠٨٠

اقساط ديون الشركة (ماعدًا بونات سنة ١٨٧٥)
وبعض نفقات ثابتة كترتب مأمور الحكومة المصرية
ورسوم مستحقة للحكومة الفرنسية على الشركة
ومعاش عائلة دي لسبس

٥٣٠ر٠٨٢٩٦٦

٥٠ر٢٧٨٦٤٤

لتكوين حاصل لاستهلاك الموجودات

٨٧٩ر٨٠٨٥٩١

والباقي وقدره ١٧٨٧ر٧٦٣ر٧٦٧ فرنك قيمة ما وزع على المساهمين
وحصص التأسيس وحصة الحكومة المصرية ومجلس الإدارة والمستخدمين
بحسب قانون الشركة وما صرف في استهلاك رأس المال وبونات سنة ١٨٧٥ الخ
وبلغت إيرادات سنة ١٩٠٩ - ١٢٣ مليوناً وكسور منها ١٢٠ مليوناً من
رسوم المرور فقط ولو أردنا أن نعرف قيمة هذا القنال الذي يعطى هذا الإيراد وجعلنا
الاساس قيمة أوراقه بحسب سعرها ببورصة باريس يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩
لوجدنا قيمته الاعتبارية في اليوم المذكور ما يأتي

(١) سهام رأس المال أصلها ٤٠٠٠٠٠

استهلك منها لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٨ - ١٨٣٦٧
سهماً استعيزت بسهام انتفاع لها كل حقوق السهام
الاصلية ما عدا الخمسة في المائة (الارباح الاولية)
واستهلك في بحر سنة ٩٠٩ - ١٠٧٩ فيكون الباقي
٣٨٠٥٥٤ سهماً تمامها باعتبار سعر النقد يوم ٣١ ديسمبر

١٩٠٦ر٥٧٥ر٥٤٠

سنة ٩٠٩ ببورصة باريس ٥٠١٠ فرنك فيكون الثمن
(٢) سهام الانتفاع وقدرها ١٩٤٤٦ وتمامها بحسب

٨٢ر٩٣٧ر١٩٠

سعر بورصة باريس اليوم المذكور ٤٢٦ فرنك الواحد
(٣) حصص تأسيس باعتبار أصلها ١٠٠ قسمت

أولا الواحدة الى عشرة ثم قسمت الواحدة من
العشرة الى ألف فاصبح عددها ١٠٠٠٠٠ حصة ثمن
الواحدة منها في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

٢٢٤٨٠٠٠ر٨٠٠٠

٢٢٤٨ فرنك

(٤) حصة الحكومة المصرية التي تنازلت عنها
للشركة المدنية قسمت الى ٨٤٥٠٧ جزءا كان ثمن
كل جزء ٣٥٢٠ فرنك

٢٩٧ر٤٦٤ر٦٤٠

قيمة سندات الديون الباقية بدون استهلاك
لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

(٥) باقي من سلفية سنة ١٨٦٧ ٥ ٪ بحسب

سعرها بالبورصة في اليوم المذكور

عدد

أصله ٣٣٣٣٣٣

تنزيل مستهلك

عدد

لغاية ديسمبر سنة ١٩٠٨ ١٩٦٩٦٣

مستهلك في سنة ٩٠٩ ١٥٥٣٢ ٢٠٨٤٩٥

١٢٤٨٣٨ باقي و ثمن كل سهم في ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ ٦١٤ ٧٦٩٦٥٠ر٥٣٢

(٦) باقي ثمن بونات سنة ١٨٧٥ بدل متجمد

القوبونات المتأخرة ٥ ٪

عدد

أصله ٤٠٠ر٠٠٠

استهلك منها

٢٠٥٢٥ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٢٢٧٢٧ ٢٢٠٢ في بحر سنة ٩٠٩

٣٣٥٧٧٢٩٧

٣٧٧٢٧٣ في فرنك ٨٩ سعرها بالبورصة

(٧) باقي من سلفية سنة ١٨٨٠

عدد

أصله ٧٣٠٢٦

استهلك منها

٨٥٠٣ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٩٠١٤ ٥١١ في بحر سنة ٩٠٩

٣٠٤٣٧٧٠٦

٦٤٠١٢ في ١/٢ فرنك سعرها بالبوصة

(٨) باقي من سلفة سنة ١٨٨٧

عدد

أصلها ٢٣٨٩٦٤

استهلك منها

٥١٩٩ لغاية ٣١ ديسمبر

سنة ٩٠٨

٥٥٧٨ ٣٧٩ في سنة ٩٠٩

١٠٩٥٧٤٧٢٧

٢٣٣٣٨٦ في فرنك ٤٦٩٥٠

٢٨٠٢٠٩٩٢

المجموع الكلي

وهو عبارة عن ١٠٨١٠٩٥٦١ ر جنيه و ٧٦٦ مليم

وهذه القيمة اعتبارية على حسب الاسعار المتداولة في يوم ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ وهي تزيد وتنقص على حسب ظروف الاحوال والطلب والعرض ولكننا لو نظرنا الى ايراد هذه السهام والحصص والسندات حسبها صرف من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٩ لوجدنا هذه القيمة معقولة لاننا نجد ان ارباح السهم من الاسهم الاصلية ١٥١ فرنكا وثمانه ٥٠١٠ فتكون النسبة ٣ ٪ وكذلك ارباح سهم الارتفاع ١٢٦ وثمانه ٤٢٦٥ وهي كذلك بنسبة ٣ ٪ - وخص حصة التأسيس نحو ٧٢ فرنكا وثمانه ٢٢٤٨ بالنسبة عينها وكذلك يقال عن حصة الشركة المدنية التي أخذت حصة الحكومة المصرية فما تأخذه من الارباح يوازي السعر الذي تقترض به الشركة الآن وهو ٣ ٪ وهذا الربح ليس بقليل بأوروبا فاسعار هذه الاوراق ليست مبالغاً فيها بل منظور انها تحسن على طول الايام كلما زادت الارباح

نعم انه بعد انتهاء مدة الامتياز تصبح هذه الاوراق لا قيمة لها اذا لم تمد المدة لاجل آخر ولكن هذا الوقت نراه بعيداً ويكون أصحابها قد قبضوا عنها نحو المائتين مليوناً من الجنيهات لوقسنا الارباح المستقبلية على ما صرف منها في السنين الاخيرة وفي ذلك أعظم عزاء

ولو نظرنا لقيمة الباقي حقيقة على الشركة من الديون بحسب الاسعار التي تدفعها فعلاً لدى استهلاك سندات أي بقيمتها الاسمية لوجدناها كما يأتي بالفرنكات بعد الذي استهلك لغاية ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩ حسب قيمة السندات الاسمية

س فرنك

١٢٤٨٣٨ سنداً باقية من سلفة سنة ١٨٩٧

٦٢,٤١٩,٠٠٠

بواقع فرنك ٥٠٠ ويتم استهلاكها في سنة ١٩١٨

٣٧٧,٢٧٣ سنداً الباقية من بونات

سنة ١٨٧٥ بواقع فرنك ٨٥ ويتم استهلاكها في

سنة ١٩٢٢ ٠٠ ٣٢٠.٦٨٢.٠٥

تمن ٦٤٠١٢ سنداً باقية من سلفة ١٨٨٠

بواقع فرنك ٥٠٠ ويتم استهلاكها سنة ١٩٣٤ ٠٠ ٣٢٠.٠٦٨.٠٠٠

تمن ٢٣٣٣٨٦ سنداً الباقية من سلفة سنة ١٨٨٧

بواقع ٥٠٠ فرنك ويتم استهلاكها سنة ١٩٦١ ٠٠ ١١٦.٦٩٣.٠٠٠

٠٠ ٢٤٣١٨٦٢.٠٥

فيكون المجموع بالفرنكات

ولو أضفنا الى هذا قيمة باقي سهام رأس المال

الباقية تحت الاستهلاك بواقع سعرها الاسمي أي

٥٠٠ فرنك وقدر ذلك ٣٨٠,٥٥٤ سهماً أي ٠٠ ١٩٠.٢٧٧

يكون جميع ماعلى الشركة من أصل ديون ومن

٠٠ ٤٣٣٤٦٣٢.٠٥

رأس مال لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩

وهذا عدا سلفة الخمسين مليوناً التي أصدرتها الشركة في بحر سنة ١٩٠٩

وقدرها ثلاثين ألف سند بفائدة ٣ المائة قيمتها الاسمية ٥٠٠ فرنك

واستهلاك رأس المال مقرر له قاعدة ثابتة من يوم تأسيس الشركة موضح

فيها مقدار ما يستهلك في كل عام ويؤخذ له في كل سنة من الأيراد مقدار معين

هو أربعة أجزاء من واحد من مائة من صافي الأيراد (بعد الخمسة في المائة

التي تصرف أولاً للسهم كإرباح أولية وبعد المصاريف العمومية وأقساط

القروض) ويضاف إليها ما يخص السهم المستهلكة من الأرباح الأولية باعتبار

كل سهم ٢٥ فرنكاً ومقدار ما صرف في استهلاك رأس المال في ١٩٠٨

٥٢٥.٨٠٠ ر. ١٠ فرنكاً اما قيمة الاقساط التي تدفعها الشركة سنوياً عن مجموع

الديون الأخرى من فوائد واستهلاك

س فرنك

١٦٨٠٧٤٩٥

فهي حسب ما صرف في سنة ١٩٠٨

بـ

١٠٠٨٨٢٠٠

عن سلفية سنة ١٨٦٧ و ١٨٦٨ ٥ %

١٨٠٠٠٠١٥

عن بونات سنة ١٨٧٥ ٥ %

١٨٢٣٣٢٨٥

عن سلفية سنة ١٨٨٠ ٣ %

٣٦٩٥٩٩٥

عن سلفية سنة ١٨٨٧ ٣ %

١٦٨٠٧٤٩٥

ونلاحظ ان الشركة راعت في تخصيص المبالغ اللازمة لاستهلاك قروضها مواعيد تمام استهلاك كل قرض فجعلت المبالغ المخصصة للقروض التالية زهيدة مادامت السلفيات السالفة موجودة وحال استهلاكها تزيد بجانب مما كان مخصصاً للاولى وعلى هذا الحساب نرى ان المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك جميع الديون هي نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات سنوياً وبقى كذلك لحد سنة ١٩١٨ حتى يتم استهلاك القرض الاول وبعد ذلك يستعمل جانب عظيم مما كان مخصصاً له لاستهلاك بونات سنة ١٨٧٥ حتى اذا استهلك هي أيضاً في سنة ١٩٢١ استعمل جانب مما كان مخصصاً لها في استهلاك قرض سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٣٤ فيستعمل جانب مما كان مخصصاً له لاستهلاك القرض الاخير حتى اذا ما جاءت سنة ١٩٦١ كان كل الدين مدفوعاً . وعلى ذلك في سنة ١٩٢٢ أي حينما يتم استهلاك القرض الاول والبونات المذكورة ينقص من المبلغ المخصص لاستهلاك الديون ٦ مليون ونصف فيصبح ١٠ ملايين فرنكاً سنوياً ومن سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٣٠ ينقص من هذا المبلغ سنوياً نحو ٣٠٠ ألف فرنك حتى يكون في سنة ١٩٣٤ - ٧٤٠٠٠٠ فرنكاً وفي سنة ١٩٤٠ ينزل المبلغ ايضا الى ٥٠٠٠٠٠ فرنكاً وفي سنة ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠ اثنين مليون ومن سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦١

لا يزيد المبلغ الذي يستعمل في ذلك عن مليون واحد ومن هذا التاريخ تكون كل القروض استهلكت تماماً

هذه هي حالة الشركة وديونها فلنبحث في مفصلات إيراداتها ومصروفاتها عن سنة ١٩٠٨ وهي آخر ميزانية نشرت لان حسابات سنة ١٩٠٩ لا تظهر الا في شهر يونيو من سنة ٩١٠

بلغت جميع أنواع إيرادات سنة ١٩٠٨ مبلغ ١٣٩٦٠ ر ١١١٤ فرنك وهذه السنة هي باعتراف الشركة نفسها من السنوات التي قل فيها الإيراد بسبب الازمة فلا يصح أن نبنى على حسابها وننجزها وحدها أساساً لتقدير الإيراد. وهذا هو بيان إيرادات السنة المذكورة

س فرنك

فوائد تشغيل نقود الشركة	٢١	٢٠٧٢٥٩٦ ر
إيرادات مختلفة كفوائد خصم وقطع وغيرها	٦٥	٢٢٩٩٣٥ ر
القسط السنوي الذي تتقاضاه الشركة من الحكومة المصرية طبقاً لاتفاقية أول فبراير سنة ٩٠٢ (١)		١٢٠٠٠٠ ر
يستنزله منه ٣٥٣ ر ١٧١٥٦٠ أجر تصدير نقود الشركة من مصر وانجلترا الى فرنسا فيكون الباقي	٨٦	٢٢٢١٥٥٣١ ر
بأقي	٣٠	١٨٦٢٣٦٠ ر

إيراد الاطيان المشتركة (٢)

(١) هذه الاتفاقية خاصة بمصاريف عمل خط السكة الحديد بين الاسماعيلية وبورسعيد واسئلته الحكومة المصرية وتعهدت بدفع مبلغ ١٢٠٠٠٠ فرنك سنوياً الى نهاية مدة امتياز الشركة

(٢) بلغت إيرادات هذا النوع من سنة ١٨٧٠ لغاية سنة ١٩٠٨ .

١٥٧٨٩٩١٨ ر فرنك

سنتيم فرنك

من الايجارات ٥٧٣٥

٣٨ ٥٩٥٧٥٤ من البيع

٦٩ ٣٠٠٧٤٤ ٣٨ ٦٠١٤٨٩ منها النصف يخص الشركة

٦٣ ١٠٨٤٤٣٠٩٩ ايراد قسم المرور

٥٦ ١٠٩٩٣٩ ايراد الاراضي الخصوصة وايجار مباني (١)

ايرادات المياه الحلوه

سنتيم فرنك

{ بور سعيد توريد مياه ووضع خففيات وايرادات مشوعه }	٣٨ ٤٩٥٤١٨ والاسماعيليه	٦٥ ٦٩٧٨١٦
	٢٧ ٢٠٢٣٩٨ السويس	

٨٣ ١١١٤١٣٩٦٠

٩٤ ٤٧٧٦١ ايرادات قسم الحفظ والصيانة

٧٣ ٢٩٢٣٦ ايرادات سنوات سابقه

٥٤ ١١١٤٩٠٩٥٩ الجمله

(١) هذه الاراضي هي الداخلة ضمن المنطقة التي تحدت للشركة واتفق على بقائها تحت يدها تنتفع بغلتها فقط مدة الامتياز وقد بلغ ما استغلته الشركة من هذا النوع لغاية سنة ١٩٨١ — ٥٨٣٤٣٥١ فرنك

المصروفات

سنتيم فرنك

فوائد وأقساط قروض سنة ١٨٦٧ — ١٨٦٨

وسنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٧ حسب التفصيل السابق

ايضاحه

١٥٠٠٧٤٨٠

مرتب مأمور الحكومة المصرية

٣٠٠٠٠

عوائد مستحقة للحكومة الفرنسية نظير

تسجيل الشركة بفرنسا

١٠٦٤٢٧

٥٩

معاش عائلة فردينان دي لسبس

١٢٠٠٠٠

(مصاريف الادارة)

جملة

١٥٢٦٣٩٠٧

٥٩

سنتيم فرنك

مصروفات الادارة العمومية

بفرنسا

٣٧٧٣٠٨

٢٩

ماهيات ومصروفات

متنوعة بفرنسا

٩٥٣٠٩٢

٢٩

ماهيات ومصروفات

الادارة بمصر (أقسام ادارة

العموم والخزينة والقضايا

(والصحة)

٨٨١٥٧٣

٣

٢٢١١٩٧٣

٦١

مصروفات الاملاك المشتركة

فرنك

سنتيم

يخص الشركة منها النصف

٢٩٤٢٠٧

٧٤

١٤٧١ ٣

٨٧

٥٧	٣٤٠٥٠٠٦٧	مصاريف قسم المرور
	٤٥٩٥٤٣	مصرفات الاراضي الخصوصية من ماهيات وغيره
		مصرف قسم المياه الحلوة
		سنتيم فرنك
		مصرفات بور سعيد
	٤٥٨١٣٨	والاسماعيلية
٩٢	٥٩١٠١٠٠	٩٠ مصرفات السويس
٧٣	٦٧٠٢٧٣٠	مصرفات قسم الحفظ والصيانة
٧٦	٢٧١١	مصرفات تخص سنوات سابقة
٧	٢٨٨٧٤٢١٩	مجموع المصرفات
٥٢	٤١٥٨١٣٠	مبالغ تؤخذ لحاصل الاستهلاكات
٥٩	٣٣٠٣٢٣٤٩	جملة
		فوائد واستهلاك السندات المعطاة بدل متجمد
٢٥	١٨٠٠٠١٥	القوبونات المتأخرة
	١٠٠٨٠٥٢٥	فوائد واستهلاك سهام رأس المال
٨٤	٤٤٩١٢٨٨٩	يكون مجموع مصرفات السنة بخصمها من مجموع الايرادات
		سنتيم فرنك
٧٠	٦٦٥٧٨٠٦٩	زيادة الايرادات
٩	١٩٩٧٣٤٢	انزيل الاحتياطي القانوني بواقع ٣ ٪
٦٩	٦٤٥٨٠٧٢٧	صافي زيادة الايرادات
٢١	٥٢٤٠٢	ضم منقول من السنة السابقة
٨٢	٦٤٦٣٣١٢٩	الجملة

ضم مبلغ الاحتياطي الخاص ليكون مجموع
ما يوزع من الارباح بمائة السنوات السابقة

٧٠٠٠٠٠٠ ٠٠

الجملة

٧١٦٣٣١٢٩ ٨٢

نزيل ينقل للسنة القادمة

١٨١٢٩٨ ٨٤

وهذا المبلغ وزع كالآتي

٧٠٤٥٠٨٣٠ ٩٨

س فرنك

للاسهم باعتبار ٧١ ٪

٥٠٧٣٠٨٠٠ ٠٠

للشركة التي حلت محل الحكومة المصرية

باعتبار ١٥ ٪

١٠٧١٧٧٧٤ ٦٤

للمؤسسين باعتبار ١٠ ٪

٧٠٤٥١٨٣ ١٠

لمجلس الادارة باعتبار ٢ ٪

١٠٤٢٩٠٣٦ ٦٢

للموظفين والمستخدمين ٢ ٪

١٤٢٩٠٣٦ ٦٢

٧٠٤٥٠٨٣٠ ٩٨

ولو اسقطنا من المصروفات المبالغ المخصصة لفوائد واستهلاك القروض
ورأس المال وقدرها ٢٠ ٢٦٨٨٨ فرنكا ولو اسقطنا كذلك قيمة المبالغ التي
خصمت للاحتياطي ولحاصل الاستهلاكات وقدرها ٦١٥٥٤٧٢ فرنكا تكون
الجملة ٣٣٠٤٣٤٩٢ فرنكا ولو خصمنا هذا المبلغ من مجموع المصروفات وقدرها
٤٤٩١٢٨٨٩ فرنكا يكون الباقي هو قيمة المصاريف الاعتيادية للقنال وادارته
وحفظه وصيافته ومستخدميه بفرنسا ومصر ومعاش عائلة ديلبس وغير ذلك
ومقدار هذا الباقي هو ١٠٨٨٩٩١ ٩٧ فرنكا . هذه هي الشركة التي يطلبون من
الحكومة المصرية أن تمد أجلها لمدة أربعين سنة أخرى بعد مدتها الاولى

وهذا عما يتعلق بحال الشركة المالية من حيث الإيرادات والمصروفات
وعلى الان أن نبين مقدار الخسارة التي خسرتها الحكومة المصرية والمبالغ التي

ضاعت عليها الى الآن وللارقام الحكم النهائي في ذلك

س	فرنك	
..	٨٨٠٠٠٠٠٠٠	تمن السهام التي كانت لها وعددها ١٧٦٦٠٠٢
..	٨٤٠٠٠٠٠٠٠	التعويض الذي حكم على مصر به نابليون الثالث
		تمن بعض حقوق وأبنية وغيرها تنازلت مصر
		في نظيره عن قوبونات اسهمها مدة ٢٥
..	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	سنة
	٢٠٢٠٠٠٠٠٠	جملة

فوائد بسعر ١٢ و ١٤ ٪ واسكونت وعمولة	
وغير ذلك للحصول على دفع المبالغ المذكورة	
للشركة حسب تقدير الخبيرين في ذلك العهد	١٠٠٠٠٠٠٠٠
نققات حفلة افتتاح القنال حسب تقدير علي باشا مبارك	٣٨٠٠٠٠٠٠٠
جملة	٣٤٠٠٠٠٠٠٠

وذلك عدا ماهيات الموظفين المصريين الذين ساعدوا في أعمال القنال وما ساعدت به مصر من الانفار وأجر النقل وتكاليف التربة الحلوة من القاهرة للوادي وغير ذلك مما صرفته بأورو باو بالاستانة بخصوص القنال وما تبرع به سعيد باشا من المصاريف قبل تأسيس الشركة وعدا فرق تمن تفتيش الوادي الى آخره وتقدر ذلك على أقل تقدير بمبلغ ستين مليون

الجملة أي ضعف رأس مال الشركة

٦٠٠٠٠٠٠٠٠

٤٠٠٠٠٠٠٠٠

يخصم من ذلك

فرانك

قيمة ما قبضته مصر من انكلترا

١٠٠ ر ٢٠٩ ١٨٦٩ ثمن سهامها

قيمة ما باعت به مصر حصصها في

الأرباح بواقع ١٥ ٪ ٢٢٠٠٠ ر ٠٠٠

١٢٢ ر ٢٠٩ ١٨٦٩

الباقى

٢٧٧ ر ٧٩٠ ١٣١

يضم الى ذلك

فرانك

ما دفعته مصر الى انكلترا

فائدة على ثمن السهام بدل

القبونات التي كانت تنازلت عنها

للشركة وهذه الفائدة بواقع

٥ ٪ على المائة مليون فرانك

وكسور الواضحة أعلاه مدة ٢٠ سنة

من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤

أي فرانك ١٠٠ ر ٢٠٩ ١٨٦٩ ٥٠ ١٠٤٩٣ في السنة

يستنزل من ذلك قيمة المبلغ الذي

تنازلت مصر في نظيره عن القوبونات

٣٠٠٠٠٠٠٠

٧٠ ر ٢٠٩ ١٨٦٩

٣٤٧ ر ٩٩٩ ٩٩١

هذه هي الخسارة الحقيقية التي دفعتها مصر نقدا عدا الخسارة الادبية

وعندما ما خسرت من رسوم واجر مرور البضائع ببلادها ولم يعمل القنال ولو

حسبنا لهذا المبلغ فائدة بواقع ٤ ٪ في السنة لكان مقدار الفائدة فقط نحو

١٤٠٠٠٠٠٠ فرنكا اي نحو ٥٤٠٠٠٠٠ جنيهها مصرياً سنوياً وهذا لا يجزي فيه ما تأخذه مصر سنوياً من أرباح الاراضي المشتركة ولا من ايراد محافظات القنال

نعم لو ان الحكومة لم تتبع سهامها وحصصها في الارباح لنالت مبالغ طائلة ولكن هكذا كان. وليس في عزم حكومتنا الحاضرة ان تقلد حكومتنا الماضية في مثل هذا التصرف الجائر ومع ذلك نذكر ماذا تساويه هذه السهام وهذه الحصص الآن بحسب اسعار البورصة يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم الواحد من رأس المال بلغ ٥٠١٠ فرنكا و ثمن حصة الشركة المدنية التي حلت محل الحكومة المصرية ٣٥٢٠ فرنكا وعلى ذلك يكون

س فرنك

ثمن السهام	٨٨٤٠٢٠٠٠٠٠
ثمن حصص الشركة المدنية	٢٩٧٤٦٤٦٤٠

المجموع اي زيادة عن ٤٥ مليون جنيهها مصرياً ثمن ما باعته مصر منذ ثلاثين سنة باقل من خمسة ملايين جنيه !! وليس هذا كل ما في الامر فقد بلغت الارباح التي صرفت عن هذه السهام من سنة ١٨٩٥ اي من وقت ما استحق صرف الكوبون لانجلترا لغاية سنة ١٩٠٨ والحصص من سنة ١٨٨٠ لغاية ١٩٠٨ — نحو العشرين مليون جنيهها مصرياً

وهذا بخلاف الارباح التي يقبضه اصحاب هذه السهام والحصص في آخر كل عام لنهاية مدة الامتياز مما لا يقل عن مائة مليون من الجنيهات اذ كل سهم ينال ربحاً الآن ١٥١ فرنكا سنوياً اي اكثر من مليون جنيه مصري عن السهام فقط وحصصة الحكومة ينحصها في الارباح السنوية ١٠٠٠٠٠٠٠٠ فرنكا كما رأينا اي ان السهم الذي اشتريته انكثرتا بثمان ٥٦٠ فرنكا اصبح ايراده ١٥١ فرنكا و ثمنه ٥٠١٠ فرنكا والحصصة التي بيعت باثنين وعشرين مليوناً

من الفرنكات اصبح ايرادها السنوي نحو احد عشر مليونا وثمانمئو ٣٠٠ مليون
هذه حالنا مع القنال وشركته : ضاعت علينا اموالنا ولم نعرف ان نحافظ على
ما كان لنا فيه وهم يستكثرون من الآن ما ربما ينالنا من بعد ستين عاما
فيريدون ان يقاسمونا ارباحه مدة اربعين سنة. اخرى بعدها فهل نحن في
الصفقة الجديدة متدبرون ؟

